



تشخيص أعراض المرض الهولندي: حالة الجزائر 2000 - 2020

Diagnosing the symptoms of Dutch disease: the case of Algeria 2000 - 2020

عامر محمد*، جامعة المدية (الجزائر)، ameur.mohamed@univ-medea.dz

هواري علي، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، Houari.29@gmail.com

خنوس سميحة، جامعة المدية (الجزائر)، khanous.samiha@univ-medea.dz

تاريخ الارسال: 2023/03/12	تاريخ القبول: 2023/06/06	تاريخ النشر: 2023/06/19	المؤلف المرسل: عامر محمد
---------------------------	--------------------------	-------------------------	--------------------------

الملخص:

هدفت الدراسة للتحقق من فرضية نظرية المرض الهولندي في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم الاستعانة في عملية الكشف عن أعراض الظاهرة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية تمثلت في: مؤشر الأهمية النسبية للقطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر التضخم، مؤشر سعر الصرف ومؤشر اليد العاملة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها وجود بعض الأعراض التي تظهر من خلال التطور والتوسع الواضح للقطاع الغير التبادلي ومؤشر التضخم كون مصدر الضغوط التضخمية أسعار السلع الغير التبادلية، كما توصلت أيضا إلى أن سعر الصرف لا يعمل كقناة لانتقال أعراض المرض الهولندي إلى الاقتصاد بالجزائر وأرجع سبب ذلك إلى طبيعة نظام سعر الصرف المتبع وكذلك إلى غياب انتقال العمالة بين القطاعات المختلفة، وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسة التنويع الاقتصادي وتعقيم المداخل قبل دمجها في الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق السياسات المالية والنقدية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع التبادلي وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري.

الكلمات المفتاحية: المرض الهولندي، الأعراض، سعر الصرف، التضخم، العمالة.

Abstract:

The study aimed at verifying the hypothesis of the Dutch disease theory in Algeria using the descriptive analytical approach. In the process of detecting the symptoms of the phenomenon, a set of economic indicators was used, represented in: the index of relative importance of the sectors contributing to the formation of the gross domestic product, the inflation index, the exchange rate index, and the labor force index.

* المؤلف المرسل: عامر محمد

The study revealed a set of results denoting the existence of some symptoms that appear through the clear development and expansion of the non-tradeable sector and the inflation index, since the source of inflationary pressures is the prices of non-tradeable commodities, It further concluded that the exchange rate does not act as a channel for the transmission of the symptoms of the Dutch disease to the economy in Algeria. The reason for this is attributed to the nature of the followed exchange rate system, as well as to the absence of labor transfer between the different sectors, The study recommends the need to adopt a policy of economic diversification and sterilization of incomes before integrating them into the national economy through the application of financial and monetary policies and the encouragement of direct foreign investment in the tradeable sector as well as investment in human capital.

Keywords: Dutch disease, symptoms, Exchange rate, Inflation, Labors.

1. مقدمة:

تفسر نظرية المرض الهولندي العلاقة السببية الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب طفرة أسعار سلع تصدير الموارد الطبيعية الأولية في الأسواق العالمية وانخفاض نمو القطاع التبادلي، وتكمن أعراض الإصابة بهذا المرض في عدة مراحل تبدأ بانتعاش عائدات الموارد الطبيعية أو قبول المساعدة الأجنبية أو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادرات السلع التبادلية للبلد المعني، بينما تصبح وارداتها أرخص، وهو ما يضعف القدرة التنافسية للقطاع التبادلي وانكماشه مع تنمية وازدهار القطاع غير التبادلي، أي التحول الهيكلي من اقتصاد منتج صناعي وزراعي إلى اقتصاد ريعي يتميز بالإنفاق الاستهلاكي وتعاظم فيه فاتورة الواردات، وفي عوض أن تصبح هذه الطفرة نعمة تؤدي إلى تحقيق مستوى نمو معتبر لاقتصاد البلد تتحول إلى نقمة تعيق وتقيّد من فرص تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

تعتبر الجزائر واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)، وتشكل المحروقات منذ فترة طويلة العمود الفقري للاقتصاد، وهي حالة مشابهة لغالبية البلدان المصدرة للنفط حيث أصبحت تعتمد عليه كمصدر رئيسي للصادرات والإيرادات العامة، وتشكل المحروقات أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، أما صادرات النفط تبلغ 98 % من الصادرات الإجمالية وعادة ما يساهم النفط أيضا بأكثر من نصف حجم المداخيل، بينما لا يغطي القطاع سوى أقل من 1 % من إجمالي العمالة، ولقد مكنت الطفرة النفطية السلطات من سداد ديونها واستثمارها في مشاريع البنية التحتية، لكن عادة ما يقابل هذه الاستفادة تغافل عن الأعراض السلبية والتشوهات الهيكلية التي قد تنجم عن هذه الطفرة، والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلال مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد، ورغم السعي إلى تطوير قطاعها الاقتصادية من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات وبرامج تنمية استثمارية واسعة النطاق للحد من الاعتماد على النفط فقد بقي الاقتصاد يتميز بنفس الخصائص التي تميز ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية من حيث ارتباطه الشديد بالنفط وبعائداته وقوة درجة تركيزه وضعف أدائه الاقتصادي وكذلك عدم وجود توجه وإرادة فعلية من قبل صانعي السياسات لتخفيض هذه الدرجة من التركيز وهذا ما يُعزز فرضية أن الاقتصاد الجزائري عُرضة للإصابة بأعراض المرض الهولندي.

1.1. طرح الإشكالية:

يعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية الغنية بالموارد غير المتجددة، حيث أصبح النفط هو الرائد والموجه للاقتصاد الجزائري، وساهم بحصة الأسد في الناتج المحلي الإجمالي ومثل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة ومداخيل العملة الصعبة منذ بداية الطفرات النفطية، ومع ذلك فإن هذه الثروة النفطية لم تحول وتترجم إلى أداء اقتصادي ناجح، بل على العكس بدأ الاقتصاد يتخلى عن القطاعات غير النفطية وبدأ يعاني من اختلالات هيكلية ويتحول إلى اقتصاد رباعي أحادي القاعدة، وتظهر عليه بعض أعراض المرض الهولندي، وعلى ضوء ذلك تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

هل عانى الاقتصاد الجزائري من أعراض ظاهرة المرض الهولندي خلال الفترة 2000 - 2020 ؟

2.1. التساؤلات الفرعية: من خلال الإشكالية الرئيسية السابقة يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى تراجع مساهمة القطاع التبادلي بالجزائر ؟
- هل تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى تحسن قيمة سعر صرف الدينار الجزائري ؟
- هل تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر ؟
- هل تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى انتقال عامل العمالة بين القطاعات المختلفة ؟

3.1. الفرضيات: على ضوء ما تقدم طرحه في مشكلة الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية الأولى (H1): تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى تراجع مساهمة القطاع التبادلي؛
- الفرضية الثانية (H2): تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى تحسن قيمة سعر الصرف؛
- الفرضية الثالثة (H3): تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى ارتفاع مستويات التضخم؛
- الفرضية الرابعة (H4): تؤدي الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمالة في القطاع المزدهر (B) مما يؤدي بدوره لانتقال عامل اليد العاملة من القطاع التبادلي (T) إلى القطاع المزدهر (B) أولاً وتنتهي في القطاع غير التبادلي (N).

4.1. أهداف الدراسة: تمثلت أهداف الدراسة في النقاط التالية: - التعريف بالأسس النظرية لظاهرة المرض الهولندي؛ -

عرض حالة مجموعة من الدول التي تعرضت للظاهرة؛ - محاولة تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري.

5.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

6.1. الدراسات السابقة:

بغرض دعم وتعزيز هذه الدراسة، لابد من القيام باستعراض ما جاءت به الدراسات السابقة من قضايا ومفاهيم جديدة حتى يمكننا الاستفادة منها في جوانب وأبعاد الدراسة المختلفة، ونذكر بعض هذه الدراسات فيما يلي:

- الدراسة الأولى: دراسة (دربال و دقيش، 2011)، بعنوان " العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر في

الفترة 1986 - 2006 ، عبارة عن مقال علمي منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وهدفت الدراسة للتحقق من ما مدى وجود آثار المرض الهولندي في الجزائر من خلال متابعة تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي وكذلك مستويات البطالة والتشغيل وتنقل عوامل الإنتاج، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها غياب تحسن سعر الصرف الحقيقي وغياب تنقل عوامل الإنتاج، كما توجد نسبة هامة من البطالة على عكس العلة الهولندية التي تفترض حالة التشغيل التام، كما تم التوصل أيضا إلى هشاشة وضعف القطاع الصناعي الذي يتميز بالضعف منذ بدايته، كل هذه المؤشرات سمحت بالجزم من غياب العلة الهولندية في الجزائر.

- الدراسة الثانية: دراسة (شكوري، 2012)، بعنوان " وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري "، عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة تلمسان، هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، وتم تفسير ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية من خلال نظرية المرض الهولندي ودورية السياسة المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهولندي، وتبدو هذه الأعراض من خلال التراجع الكبير في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، وكذلك إلى أن ريع النفط ساهم في انتشار ظاهرة الفساد والبيروقراطية وعرقلة وإبطاء سرعة التحولات الهيكلية وتنوع الاقتصاد الجزائري، كما أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية أن سعر البترول يعتبر من أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر وله أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهذا ما يدعم فرضية نقمة الموارد الطبيعية في الجزائر.

- الدراسة الثالثة: دراسة (بوالشعور، 2017)، بعنوان " تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر) "، عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة عنابة، هدفت الدراسة إلى التحري في أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال اختبار أثر تقلبات أسعار النفط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة المباشرة مع الظاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية تشير إلى وجود أعراض المرض إلا أن هذه الأعراض لا تظهر على مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي إذ تم تفسير ذلك بأن الأعراض التي تظهر على مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي يمكن ملاحظتها في اقتصاديات البلدان المتقدمة مثل حالة هولندا أين تعكس الأسعار ملامح الندرة ويتميز النظام الاقتصادي بالتجانس بينما لا يكون ذلك بالنسبة للدول النامية، أو يظهر بشكل هامشي لأن اقتصاد هذه الدول مفكك، وفي ظل هذه الحالة لا يظهر المرض بصورة واضحة أو يظهر بصورة واضحة أو يظهر بشكل ضعيف.

- الدراسة الرابعة: دراسة (taguchi & soukvisan khinsamone, 2018) ، بعنوان:

" Analysis of the Dutch disease effect on the selected-rich Asean economies "، عبارة عن

مقال علمي نشر في مجلة Asia & the pacific policy Studies، هدفت الدراسة إلى التحقق من قابلية تطبيق فرضية المرض الهولندي على الاقتصادات الغنية بالموارد وذات الدخل المتوسط في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول الملتحقة مؤخرا بالرابطة متمثلة في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار عانت من

المرض الهولندي خلال الفترة 1970 - 2015، أما الدول الرائدة مثل إندونيسيا وماليزيا من ناحية أخرى، لم تعاني من تأثير المرض على الأقل في الفترة 1997 - 2015، على الرغم من أن إندونيسيا عانت من المرض في الفترة السابقة 1970 - 1996، وأشارت الدراسة إلى الدروس التي يجب أن تستفيد منها الدول الملتحقة مؤخرا من الدول الرائدة للهروب من المرض الهولندي من خلال تأسيس نظام التمويل لتخصيص عائدات الموارد للمشاريع الاستثمارية لتنويع الصناعات المحلية عبر تحسين بيئة الأعمال وتحسين الجودة المؤسسية لتعزيز حوكمة الموارد.

- الدراسة الخامسة: دراسة (Attouchi, 2020)، بعنوان "chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algérie: étude économetrique"، عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة سيدي بلعباس، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تأثير الصدمات النفطية على وضع الاقتصاد الكلي وعلى ديناميكيات الدورات الاقتصادية مع إمكانية ظهور أعراض العلة الهولندية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير صدمات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي غير متماثل، بحيث أن الصدمات السلبية تعيق الزيادات في أسعار النفط في تخفيف النمو الاقتصادي بسبب الآثار الضارة للمرض الهولندي، وكذلك إن التزايد في الإنفاق العمومي الناتج عن إيرادات الصدمات الإيجابية للنفط تثبت عدم فعالية السياسة المالية واعتمادها على المحروقات دون تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم ارتفاع سعر الصرف الجزائري يثبت وجود تأثير مختلط لظاهرة العلة الهولندية نظرا للتشوه القطاعي القائم وكذا أثر تراجع القطاع الصناعي، وبالتالي فإن مقاومة الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط غير مؤكدة، مما يتطلب اتخاذ تدابير التنويع لتقليل هيمنة اقتصاد الطاقة.

- الدراسة السادسة: دراسة (بلقلة، صلاح، و ضيف، 2021)، بعنوان "تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها"، وهي عبارة عن مقال علمي نُشر في مجلة الواحات، هدفت الدراسة إلى تشخيص الظاهرة في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط واقتراح الآليات الكفيلة بمواجهة هذه الانعكاسات، وتوصلت الدراسة إلى أن جل الدول العربية المصدرة للنفط تعاني من أعراض المرض وأنه ينبغي مواجهته بتبني سياسة التنويع الاقتصادي وتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية.

7.1. خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، الجزء الأول هو عبارة عن جزء نظري تم فيه التطرق لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالظاهرة من جذورها التاريخية ومفهومها وحالة بعض الدول النامية التي تعرضت لها ومن ثم تقديم النموذج الأساسي المفسر لها وكذلك مختلف أعراضها والآثار الناجمة عنها، أما الجزء الثاني فهو جزء تطبيقي تم فيه محاولة تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري بالاستعانة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

2. الإطار المفاهيمي للمرض الهولندي:

1.2. مفهوم المرض الهولندي:

قد تكون تسمية المرض الهولندي لظاهرة الاعتماد على العوائد الربعية واضمحلال الأنشطة الإنتاجية الصناعية حديثة العهد إلى حد ما، ولكن لهذه الظاهرة جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر، وجميع الحالات المتجسدة في وجود ثروات سخية في هذا البلد أو ذاك بفضل اكتشافات وهبتها الطبيعة من موارد طبيعية ثمينة سواء في مجال المعادن النفيسة (الذهب، الألماس، النحاس، اليورانيوم، البوكسيت)، أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (البن، الشاي، الكاكاو، السكر، إلخ) (الشمري، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي، 2008، ص 171) أو من خلال قبول المساعدات الأجنبية وتحويلات المهاجرين. (taguchi, analysis of Dutch disease effects on Asian economies, 2017)

يقول المؤلف الإسباني الشهير ميغيل دي سيرفانتس سافيدرا الذي كتب في القرن السادس عشر رواية دون كيشوت دي لامانشا "إن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها أو التبذير في الإنفاق ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة" وكان هذا في وقت تمتعت فيه إسبانيا بفرص الحصول على ثروة كانت قد اكتشفت مؤخرا من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب في الأمريكيتين، (زادة، 2003، ص 50) وبما أن فكر المدرسة التجارية هو السائد آنذاك والذي يعتبر أن قوة الدولة وتقدمها من كمية احتياطاتها من المعادن النفيسة، أدى هذا التوسع في الاحتفاظ بالمعدن النفيس إلى تخلفها عن التطورات الحاصلة في أوروبا آنذاك والمتمثلة في الثورة الصناعية، (هاني، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، 2018، ص 03) ورغم أن الأعراض الأساسية للمرض لوحظت أول مرة في القرن التاسع عشر عقب استعمار حمى البحث عن الذهب في كاليفورنيا عام 1849، وفي أستراليا عام 1851، (روس، 2014، ص 90) إلا أن مصطلح "المرض الهولندي" دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ أكثر من 40 سنة و أول من نشر المصطلح كان مجلة الاقتصادي البريطانية "The Economist" في أحد أعدادها الصادرة في 26 نوفمبر 1977، عندما جرت مناقشات حول المشكلات المحتملة النشوء في بريطانيا العظمى عقب اكتشاف حقول النفط في البحر الإيرلندي، حيث أشارت إلى الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الهولندي في أعقاب استغلال احتياطات الغاز الطبيعي في رواسب Slochteren في الستينيات، حاولت من خلاله توضيح الظاهرة الغريبة على الاقتصاد الهولندي بعد صدمة النفط الأولى سنة 1973، إذ أن هولندا التي سجلت أداءاً اقتصادياً جيداً لعدة سنوات متتالية واجهت حالة من الركود، فإذا كانت أغلب الدول الأوروبية عانت من ارتفاع أسعار النفط من جهة، كانت هولندا أكثر تأثراً من أي دولة خاصة بهذا الارتفاع في الأسعار من جهة ثانية، وكذلك لم يرتفع الإنتاج الصناعي منذ سنة 1974 وانخفض إجمالي الاستثمار الخاص إلى أقل من 15 %، أما حصة الأرباح في الدخل الوطني التي حققت عتبة 16.8 % في المتوسط سنوياً بين سنتي 1965 و 1970 بلغ متوسطه 3.5 % فقط خلال السنوات الخمس التي تلت الصدمة النفطية الأولى، كما انخفضت العمالة الصناعية بنسبة 16 % منذ سنة 1970 (Aoun, 2006, p 90) أما معدل البطالة الذي كان 1.4 % سنة 1971 وصل إلى 5.8 % سنة 1979. (مصبح، 2017)

يقول البروفيسور J.Stiglitz من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2001: " بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماليا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة " (الشمري، 2010، ص 12)، ومع ذلك فيما يتعلق بالتبادلات الخارجية سجلت هولندا أداءً جيداً حيث تحسن الحساب الجاري الذي كان عجزه السنوي 130 مليون دولار بين سنتي 1967 و 1971 بشكل حساس بعد الصدمة النفطية إذ وصل إلى رصيد فائض يقدر بـ 2 مليار دولار سنوياً بين سنتي 1972 و 1976، ويبين هذا التناقض الوضع الاقتصادي الداخلي الراكد إلى حد ما من ناحية، وفائض الحسابات الخارجية الكبيرة من ناحية أخرى، وخلصت المجلة إلى ظهور أعراض المرض الهولندي التي كانت هولندا ضحية له بعد ارتفاع أسعار النفط، (Aoun, 2006, p 90) والجدول التالي يلخص لنا تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الهولندي قبل وبعد الصدمة النفطية الأولى لسنة 1973.

الجدول رقم (01): تطور بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الهولندي

المؤشر	قبل الصدمة النفطية (1965 - 1970)	بعد الصدمة النفطية (1971 - 1977)
معدل نمو الدخل الوطني (%)	16.8 %	3.5 %
معدل البطالة (%)	1.1 %	5.1 %
الرصيد السنوي للحساب الجاري	(-130) مليون دولار	(+2) مليار دولار

المصدر: (حداب و ثابتي، 2014، ص 109)

إن مظاهر استغلال المعادن في أستراليا، إنتاج الغاز الطبيعي في هولندا، استغلال النفط في المملكة المتحدة، وفي النرويج ونيجيريا تشابهت التأثيرات مع ما تم ملاحظته في هولندا، ولاحظ Gregory على مدى فترة طويلة تأثير استغلال قطاع التعدين على القطاعات الأخرى ووصل إلى استنتاج مفاده أن تطوير قطاع التعدين (القطاع المزدهر) في أستراليا تسبب في إضعاف قطاع المنتجات المصنعة، بمعنى آخر يستحوذ القطاع المزدهر على معظم عوامل الإنتاج لأن فرص الأجور أعلى هناك مما هي عليه في القطاع الصناعي (Nakoumde, 2007, p 58) ويستخدم الصحفيون أحيانا مصطلحي المرض الهولندي ولعنة الموارد بشكل تبادلي للإشارة إلى كل المصاعب التي يمكن أن ترتبط بصادرات الموارد، بالنسبة لعلماء الاقتصاد لمصطلح المرض الهولندي تعريف أضيق وأكثر تحديدا: " إنه العملية التي تسبب طفرة في قطاع الموارد الطبيعية لبلد ما وتحدث انخفاضاً في قطاعيه الصناعي والزراعي "، (روس، 2014، ص 91) وتوجد عدة تعاريف قدمت لهذه الظاهرة نذكر منها:

- تعريف كريستين إبراهيم زاده: إن مصطلح المرض يرتبط بما عرفه الاقتصاد الهولندي خلال فترة الستينيات من القرن

الماضي حيث شهدت هولندا خلال هذه الفترة زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وعلى غير ما كان متوقعا كان لهذا التطور الإيجابي الجلي انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد، حيث أصبحت العملة الهولندية (Guilder) أكثر قوة، وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة. (زادة، 2003، ص 50)

– **تعريف صندوق النقد الدولي (IMF):** يعرف المرض الهولندي بأنه: " مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة من الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، فإذا كان الإنفاق موجها أساسا إلى سلع منتجة محليا، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تبادلية وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير الرسمي ". (بلقلة، صلاح، و ضيف، 2021، ص 939)

– **التعريف الشامل:** تتلخص ظاهرة المرض الهولندي بأنها الطفرة أو الانتعاش أو الازدهار الاقتصادي الناتج عن التدفق الكبير للعملة الأجنبية الناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة أو الارتفاع الكبير لأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية المؤدي إلى آثار سلبية على القطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الزراعة والصناعة مما يؤدي بدوره إلى تدهورها وتراجع تنافسيتهما وإنتاجهما.

الشكل رقم (01): ظاهرة المرض الهولندي



المصدر: (Institute)

يتضح من الشكل رقم (01) أن الانتعاش أو اكتشاف مورد جديد في قطاع الموارد الطبيعية سواء كان نفط، غاز، ألماس، معادن، كاكاو... إلخ، يترتب عليه تدفقات داخلية مهمة بالعملة الصعبة وهذا ما ينتج عنه تحرك عامل العمل (L) من القطاعات الأخرى (N)، نحو القطاع المزدهر (B)، وكذلك ارتفاع قيمة العملة المحلية وارتفاع مستويات التضخم مما يؤثر على نمو الصناعات وتنافسيتهما ويؤدي إلى تراجعها.

2.2. المرض الهولندي في الدول النفطية:

بالإضافة إلى الخصائص التي تميز الدول النفطية عن غيرها من دول العالم، تتميز كذلك بظاهرة المرض الهولندي وهي ظاهرة تنشأ وتزايد أعراضها خاصة في فترات الطفرات النفطية وهي فترات تتميز بتحقيق الدول النفطية لمداخيل قياسية ناتجة إما عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أو الزيادة الكمية في مستوى الصادرات النفطية علما أن هناك

تفاوت في مستوى ومدى إصابة كل بلد بأعراض هذا المرض، وذلك حسب درجة ارتباط اقتصاد البلد بالقطاع النفطي، (نبيل، 2011، ص 126) وهناك عدة بلدان نفطية تعرضت لهذه الظاهرة نذكر منها:

1.2.2. حالة نيجيريا: نيجيريا هي مثال عن البلدان النامية التي كانت تعاني من المرض الهولندي منذ أواخر الخمسينيات، عندما تم اكتشاف رواسب النفط الأولى بين عامي 1965 و 2000، حيث ازداد نصيب الفرد من عائدات النفط هناك من 33 دولار أمريكي إلى 325 دولار أمريكي، بينما لم يتغير دخل الفرد تقريبا، ويعيش حوالي 26 % من السكان على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم سنة 1970، وارتفعت النسبة إلى ما يقارب 70 % في سنة 2000. (katarzyna, 2018, p 254)

2.2.2. حالة كازاخستان: كازاخستان لديها الكثير من الموارد الطبيعية، وقد مكنتها تصدير هذه الموارد والغاز الطبيعي من كسب عوائد متزايدة بين عامي 1995 و 2000، خلال هذه الفترة تصدير النفط ارتفع من 23 % إلى 52.8 %، في حين شهد تعدين الحديد السقوط من 19 % سنة 1995 إلى 12.9 % سنة 2000، ومنه يمكن أن يكون مثل هذا الاقتصاد عُرضة للتضرر المباشر، لأنه بناءً على نظرية المرض الهولندي الدول المصدرة للنفط في العالم تزيد سلعهم نتيجة ارتفاع الإيرادات المتأتية من قطاع النفط. (bature, 2013, p 9)

3.2.2. حالة الكويت: لقد أصاب المرض الهولندي الاقتصاد الكويتي بعد اكتشاف النفط، وكانت البداية عندما فشلت الحكومة في بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية غير نفطية، تزامنا مع زيادة في الإنفاق الاستهلاكي المفرط من الواردات النفطية، ولعل ما حدث خلال السنوات الأخيرة من انخفاض أسعار النفط من 100 دولار للبرميل، لتصل إلى 30 دولارا كان بمنزلة التحدي الأصعب الذي واجهه الاقتصاد الكويتي، خصوصا في ظل عدم تبني سياسات التنوع الاقتصادي، حيث دفع انخفاض أسعار النفط الدول المنتجة إلى تخفيض كميات الإنتاج، وهذا الأمر الذي فاقم الأزمة الاقتصادية عالميا وزاد من عجز الموازنة خصوصا في ظل محدودية مصادر الإيرادات في الكويت. (العوضي)

4.2.2. حالة العراق: إن ارتفاع العائدات بفعل صعود أسعار النفط في الفترة الماضية إضافة إلى المساعدات الخارجية التي قدمتها الولايات المتحدة وحلفائها بعد سنة 2003 جعلت من العملة العراقية (الدينار العراقي) عالية نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى التي تصدر منتجاتها للعراق وخصوصا دول الجوار الكبرى إيران وتركيا، فأصبحت الواردات أرخص قيمة من أي منتج محلي لو تم تصنيعه داخل العراق مما يجعل قطاع الصناعة أقل قدرة على المنافسة بل أصبح مشلولاً في سوق تتحكم به عوامل العرض والطلب. (الهنين)

3.2. النموذج الأساسي المفسر للمرض الهولندي (The Core Model):

من بين الاقتصاديين الأوائل الذين فسروا آثار وفرة الموارد الطبيعية بدلالة الأسعار، الاقتصادي Corden الذي قدم عملا رائدا سنة 1984 تحت عنوان: " Booming sector and dutch disease economies: survey and consolidation " عندما عالج موضوع المرض الاقتصادي الهولندي الذي يبقى يلقي بظلاله القائمة على اقتصاديات بلدان الموارد من حيث التشوه القطاعي، وينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات: (بوحفص و الشارف بن عطية، 2016، ص 107)

- ✓ **القطاع المزدهر (B):** وهو قطاع الموارد الأولية (البترول، الغاز، المناجم... إلخ) وتعرف صادرات هذا القطاع توسعا كبيرا بسبب التطورات التكنولوجية المؤدية إلى زيادة في الإنتاج وتقليص التكاليف، أو بسبب العائدات الكبيرة التي تعود على الاقتصاد من صادرات القطاع وارتفاع أسعار هذه المواد بسبب ارتفاع الطلب العالمي عليها.
- ✓ **القطاع التبادلي (المتأخر) (T):** ويتمثل في القطاع الفلاحي وقطاع المنتجات الصناعية المحلية وبعبارة أخرى قطاع السلع المصدرة خارج الموارد الأولية.
- ✓ **قطاع السلع غير التبادلي (N):** قطاع السلع غير المعدة للتبادل الخارجي (قطاع الخدمات، البناء، النقل... إلخ) افترض Corden أيضا أن إنتاج كل قطاع تم تحديده بواسطة عامل إنتاج معين هو العمل، الذي يعتبر العامل الوحيد المتنقل، ويعتبر Corden أن عامل رأس المال ثابت (غير متنقل) على المستوى الدولي، لذلك يفحص هذا النموذج الآثار الاقتصادية، بحيث يمكن للقطاع المزدهر استغلال الموارد الطبيعية المتاحة.
- تتمثل فرضيات نموذج Corden فيمايلي: (بملول، 2012، ص 88)
- ✓ **الأسعار في (B) و (T) تكون مقيمة مع أسعار السوق العالمية؛**
- ✓ **الأسعار في (N) تكون مقيمة من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي؛**
- ✓ **المخرجات على مستوى كل قطاع تنتج مجموعة من العوامل الخاصة للقطاع الخاص (الموارد الطبيعية)، رأس المال الخاص قصير الأجل (العمل ثابت) وهذا بواسطة عامل (العمل غير المؤهل) والتحويل على مستوى القطاعات الثلاثة؛**
- ✓ **أسعار العوامل هي مرنة (من أجل الاستخدام التام) ومخزونات العوامل في الاقتصاد المحلي ثابتة وهذا ما يشير إلى عدم وجود تحولات عالمية لرأس المال والعمل؛**
- قد درس Corden أثر الطفرة (BOOM) في القطاع المزدهر (B) على القطاعات الاقتصادية الأخرى (T)، (N) وكانت هذه الطفرة نتيجة إلى: (corden, 1984, p 360)
- ✓ **التقدم التقني العشوائي المحدد في الاقتصاد المحلي المدروس؛**
- ✓ **اكتشاف غير منتظر للموارد الجديدة؛**
- ✓ **ارتفاع أسعار المواد المصدرة من القطاع (B) في السوق العالمية.**
- 4.2. أعراض المرض الهولندي:** تتمثل أعراض المرض الهولندي في النقاط الآتية: (العزاوي، 2015، ص 9)
- ✓ **الكسل والتراخي الوظيفي في مؤسسات الدولة الربعية؛**

- ✓ الأداء الاقتصادي الهزيل وبطء النمو الاقتصادي وتزايد معدلات البطالة؛
- ✓ ارتفاع سعر الصرف الحقيقي والإسمي للعملة وهذا يؤثر سلبا على تنافسية صادرات الدولة من المنتجات الصناعية والزراعية وهذا بدوره يؤثر على تراجع قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري؛
- ✓ ضعف أداء القطاعات غير النفطية على المدى المتوسط والبعيد؛
- ✓ ارتفاع الطلب على استيراد الأيدي العاملة الأجنبية؛
- ✓ ضعف المقدرة التنافسية للسلع الوطنية؛
- ✓ وفرة الموارد الريعية تؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تفاقم توسع اللامساواة بين الشعب والطبقة الحاكمة؛
- ✓ ضعف المؤسسات الاقتصادية وتطبيق السياسات الإصلاحية السيئة وهيمنة الزمر الحاكمة المستغلة المستبدة التي تعمل على خدمة مصالحها الضيقة وانتشار ظاهرة الفساد.

يمكن تصنيف أعراض المرض الهولندي حسب معيار الفترة الزمنية إلى نوعين: (نبيل، 2011، ص 136)

1.4.2. أعراض قصيرة الأجل: هي أعراض تصيب البلدان التي يتوقع أن تستنفد فيها الموارد المكتشفة حديثا بسرعة، حيث سرعان ما يعود الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي بعد نفاذ أو انخفاض حجم الموارد الطبيعية التي يتم تصديرها مع العلم أن التخفيف من حدة هذا النوع من الأعراض يتم عن طريق تنفيذ مجموعة من السياسات أهمها التدخل في سوق الصرف للحفاظ على استقرار سعر صرف العملة وعدم تحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية، كما أن ترشيد مستويات الإنفاق الحكومي يساهم في ضبط الطلب الكلي وبالتالي الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وهي الحالة التي تنطبق على هولندا التي استطاعت اقتصادها أن يعود إلى وضعه الطبيعي خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين بعدما أصيب بأعراض المرض الهولندي في فترة الستينيات وهذا بسبب انخفاض ونفاذ الثروة الغازية المكتشفة سابقا بالإضافة إلى التدخل الحكومي الذي تم عن طريق تنفيذ السياسات السابقة الذكر.

2.4.2. أعراض طويلة الأجل: هي أعراض تصيب البلدان التي تتميز معظم ثروتها الطبيعية بالاستدامة النسبية على غرار الدول النفطية حيث تتزايد حدة هذه الأعراض عند حدوث طفرات نفطية بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية أو ارتفاع حجم الصادرات، ولمعالجة هذا النوع من الأعراض يتطلب تنفيذ سياسات اقتصادية طويلة الأجل تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد من خلال دعم وتشجيع القطاع الصناعي على تنويع الصادرات لتقليل الاعتماد على صادرات القطاع المزدهر وجعلها أقل تعرضا لخطر الصدمات الخارجية مثل الهبوط المفاجئ في أسعار السلع، كما أن تنويع مصادر الإيرادات العامة يساهم في الحفاظ على استقرار السياسات المالية للدولة.

5.2. آثار المرض الهولندي حسب نموذج كوردون (Corden):

تتمثل آثار المرض الهولندي حسب هذا النموذج فيما يلي:

1.5.2. أثر الإنفاق: نتيجة ارتفاع المداخيل من ريع القطاع المزدهر، فإن سلوك الربح لدى الحكومات، يجعلها تقوم بالإنفاق الكبير على القطاع غير التبادلي (الأشغال العمومية، الخدمات، توسع الإدارات العمومية في التشغيل، زيادة الإدارات العمومية... إلخ)، ما يؤدي إلى رفع أسعارها في المدى القصير هذا يرفع من أسعار المنتجات غير القابلة للتبادل، وبالتالي ارتفاع معدل الصرف الحقيقي، وهنا يستفيد قطاع المنتجات غير القابلة للتبادل فقط، لأن أسعاره تعتبر مستقلة عن الأسعار العالمية، ويصبح قادرا على امتصاص الصدمات التي يسببها ارتفاع الأجور، وهو أثر التوجه نحو الانحلال غير المباشر لقطاع التصنيع ومن ورائه قطاع التصدير التقليدي ككل، وذلك بفعل تحول الموارد من المنتجات القابلة للتبادل إلى المنتجات غير القابلة للتبادل. (هاني و شلاي، 2021، ص 42)

2.5.2. أثر إعادة تخصيص الموارد: يؤدي ازدهار القطاع المزدهر (B) إلى زيادة الإنتاجية الحدية لعامل العمل، حسب مستوى التعويض في القطاعات التبادلية تبقى ثابتة، وسيزداد الطلب على العمالة في القطاع المزدهر (B)، مما ينتج عنه تنقل عامل العمل من القطاع التبادلي (T) و القطاع غير التبادلي (N)، وفقا لـ Corden هذه الظاهرة ناتجة عن حركتين:

■ **تفكك (انحلال) التصنيع (الزراعة) المباشر:** يؤدي تنقل العمالة من القطاع التبادلي (T) إلى القطاع المزدهر (B) إلى تقليل الإنتاج في القطاع التبادلي (T)، في هذه الحالة سوق قطاع السلع غير التبادلية (N) لا يعتبر دافع لهذه الحركة، ولهذا السبب لم يتم زيادة سعر الصرف الحقيقي.

■ **تفكك (انحلال) التصنيع (الزراعة) غير المباشر:** هناك تحول لليد العاملة من القطاع غير التبادلي (N) نحو القطاع المزدهر (B)، بسعر صرف حقيقي ثابت، وهو ما يؤدي إلى تراجع إنتاج القطاع، بسبب انتقال عوامل الإنتاج منه نحو القطاع المزدهر (B)، وهذا ما يؤدي إلى خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري (N)، يضاف إلى الطلب المتولد عن الأثر المضاعف والأثر المعجل للإنفاق.

3. أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري:

تعاين الدول المصابة بالمرض الهولندي من أربعة أعراض، ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، التوسع في القطاع الغير التبادلي (N) وانكماش القطاع التبادلي (T) (الصناعة التحويلية)، ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكذلك انتقال العمالة من القطاع التبادلي (T) إلى القطاع المزدهر (B) والقطاع غير التبادلي (N) ولتبيان وجود أعراض المرض الهولندي من عدمه سنحاول تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

1.3. تطور الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي:

في هذا المؤشر تم تقسيم الاقتصاد الجزائري وفق نموذج Corden، حيث يقسم الاقتصاد الذي يشهد رواجاً في قطاع تصدير الموارد الطبيعية إلى ثلاث قطاعات، منها القطاع المزدهر المتمثل في قطاع المحروقات كما في حالة الجزائر، والقطاع الثاني هو القطاع التبادلي (المتأخر) ممثلاً في قطاعي الفلاحة والصناعة، أما القطاع الثالث فهو قطاع السلع

والخدمات المتداولة محليا وغير المتداولة دوليا ممثلا في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

الجدول رقم (02): توزيع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (2000 - 2020)

القطاع غير التبادلي (N)			القطاع التبادلي (T)			القطاع المزدهر (B)	السنوات
المجموع	ب. ش. ع *	الخدمات	المجموع	الفلاحة	الصناعة		
33.11	8,51	24,6	11.31	7,03	4,28	31,54	2000
42.3	9,1	33,2	12.15	7,83	4,32	32,7	2002
42.4	8.9	33.5	17	10.2	6.8	40.7	2004
35.8	7,9	27,9	11.41	7,5	3,91	45,6	2006
37.9	8,7	29,2	10.62	6,6	4,02	45	2008
45.9	10,5	35,4	12.79	8,5	4,29	34,9	2010
45.7	9,3	36,4	13.16	8,8	4,36	34,4	2012
50.6	10,4	40,2	14.68	10,3	4,38	27	2014
57	11,9	45,1	16.63	12,2	4,43	17,4	2016
52.6	11,6	41	16.57	11,9	4,67	22,4	2018
64.3	13.6	50.7	21.2	14.7	6.5	14.6	2020
46.14			14.32			31.47	متوسط الفترة
*: قطاع البناء والأشغال العمومية							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن:

1.1.3. القطاع المزدهر (B): نلاحظ أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 2000 - 2020، أين عرفت هذه النسبة تباينات على طول الفترة، حيث بلغت أدناها نسبة 14.6 % سنة 2020 وأقصاها 45.6 % سنة 2006 أي بمعدل متوسط بلغ 31.47 % خلال الفترة 2000 - 2020، وقد توافقت هذه التباينات في النسبة مع العديد من الأحداث والتقلبات التي شهدتها السوق النفطية، كما أنها تدل على قوة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وما يُعاب على هذا القطاع أنه ضعيف الارتباط مع القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة، كما أن السلطات عادة ما تقوم بسياسات حمائية لهذه القطاعات، هذا ما يجعل قطاعي الزراعة والصناعة أكثر اعتمادا على إيرادات قطاع النفط، مما يفاقم درجة تبعية الاقتصاد إلى النفط ويضعف القدرات التنافسية لباقي القطاعات.

2.1.3. القطاع التبادلي (T): يسجل القطاع التبادلي مساهمة ضعيفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خاصة القطاع

الصناعي الذي لم تتجاوز قيمة مساهمته 07 % على طول فترة الدراسة، وعلى غرار الدول النامية فالقطاع الصناعي في الجزائر يتميز بتخلفه وارتفاع تكاليفه نتيجة عدم كفاءة ونقص اليد العاملة المؤهلة بالإضافة إلى التخلف التقني، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمته مما يقي قطاع الصناعة في ذيل الترتيب من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يوضح لنا الصورة الحقيقية للقطاع الصناعي الذي يعتبر أساس النمو الحقيقي لتنمية أي بلد، كما يتبين أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة خاصة إذا ما تم مقارنتها مع قطاع الخدمات وقطاع المحروقات، وتراوح هذه النسبة ما بين 6.6 % سنة 2008 و 14.7 % سنة 2020، وهي نسبة ضئيلة وضعيفة مقارنة مع المؤهلات الطبيعية والبشرية والمالية التي تمتلكها الجزائر، ويرجع سبب هذا التذبذب إلى عدة عوامل منها طبيعية تتمثل في نسبة هطول الأمطار، والتقلبات المناخية، ودرجة الحرارة... إلخ، وعوامل اقتصادية تتمثل في سياسة الدعم المقدم للفلاحين، التأمين ضد المخاطر الزراعية، برامج الاستثمارات الفلاحية، وعوامل اجتماعية تتمثل في النزوح الريفي ونقص اليد العاملة.

3.1.3. القطاع غير التبادلي (N): يعتبر قطاع الخدمات بشقيه خدمات الإدارات الحكومية وخدمات خارج الإدارات الحكومية من أكثر القطاعات المساهمة في تشكيل الناتج الداخلي الخام، حيث احتل الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة في السنوات الأخيرة في ظل تراجع أسعار النفط في السوق الدولية مساهما بنسبة 50.7 % سنة 2020 وهي أعلى نسبة يسجلها القطاع، كما سجل نسب مساهمة منذ سنة 2008 تجاوزت 30 %، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الديناميكية التي يعرفها هذا القطاع الذي يتميز بتطور مستمر ودائم، أما قطاع البناء والأشغال العمومية بدوره ساهم بنسبة 13.6 % سنة 2020 مستغلا الزيادة في المبالغ المخصصة له نتيجة الزيادة في النفقات العمومية وإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة المترافقة مع برامج الإنعاش الاقتصادي.

ومن خلال ما تقدم وللتعرف على مدى ملائمة الاقتصاد الجزائري لأعراض المرض الهولندي من خلال هذا المؤشر نستنتج أن ضعف مساهمة القطاع التبادلي ليس سببها الرئيسي المرض الهولندي، فالجزائر لم تمتلك قطاع صناعي قوي يمكنها من دخول المنافسة مع الدول الأخرى في السوق العالمية خاصة في فترة الدراسة بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي لا يعتبر من القطاعات الرائدة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما القطاع الغير التبادلي فيظهر توسعا وتطورا كبيرا حيث احتل ريادة القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات وهذا ما يعتبر من أعراض المرض الهولندي.

2.3. تطور سعر الصرف الرسمي:

يعتبر العديد من الباحثين أن سعر الصرف من أهم قنوات المرض الهولندي، حيث تظهر الأبحاث أن صادرات القطاع الاستخراجي (الموارد الطبيعية) المهيمنة على مداخل الدولة تؤدي إلى ارتفاع سعر العملة والمبالغة في تقييمها، الأمر الذي يؤثر سلبا على باقي القطاعات حيث تصبح أقل تنافسية، من جهة أخرى فإن تقلبات أسعار الموارد الطبيعية في السوق الدولية يؤدي إلى حالة من عدم التأكد متعلقة بسعر الصرف الحقيقي، وزيادة درجة الخطر المرتبط بسعر الصرف، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار في باقي القطاعات والنمو الاقتصادي بصفة عامة. (سفيان، 2018، ص 21)

الجدول رقم (03): تطور أسعار البترول وسعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري

خلال الفترة 2000 - 2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار البترول	28.7	24.7	24.9	28.7	38.3	54.6	66	74.6	98.9	62.3
سعر الصرف الرسمي	75.2	77.2	79.6	77.3	72	73.2	72.6	69.2	64.5	72.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018	2019	2020
أسعار البترول	80.3	112.9	111.4	109.3	99.6	52.7	43.4	71.4	64.4	42.1
سعر الصرف الرسمي	74.3	72.9	77.5	79.3	80.5	100.6	109.4	116.5	119.3	126.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن كل ارتفاع وتحسن في أسعار النفط لا يقابله عادة ارتفاع في سعر الصرف كما تنص عليه فرضيات المرض الهولندي، ويعني الارتفاع هنا تقدير سعر الصرف وليس الارتفاع في مستوى سعر الصرف، حيث أن العلاقة عكسية بين ارتفاع المستوى وتقدير العملة، أي كلما ارتفع مستوى سعر الصرف انخفضت قيمة العملة والعكس صحيح، كما أننا نلاحظ انخفاض لسعر الصرف خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 إلى حين سنة 2020 على الرغم من أن هذه الفترة شهدت تحسن معتبر في السوق النفطية العالمية و وصول الأسعار لمستويات جد قياسية خاصة سنتي 2008 و 2012، وقد يرجع سبب هذا الانخفاض إلى طبيعة نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر الذي يتميز كونه قليل المرونة، وكذلك احتياط السلطات من الآثار غير المرغوب فيها في حالة السماح لتحديد سعر الصرف وفق قوى السوق بالإضافة إلى تعقيم الفائض من العملة عن طريق السياسات النقدية والمالية.

3.3. معدل التضخم:

شاع التضخم المرتفع في البلدان المتضررة من المرض الهولندي، ويمكن أن تكون أسباب التضخم عدة ولا يجب أن تعتمد فقط على تدفق رأس المال، ومع ذلك فإن تدفقات رأس المال الكبيرة تزيد من المعروض من النقود وبالتالي يتسبب في حدوث التضخم حيث يؤدي المزيد من الأموال على زيادة الطلب وهذا ما ينعكس على الأسعار، (rodriguez, 2006, p 21) وأدى انتعاش قطاع الموارد الطبيعية في معظم البلدان الغنية بالموارد بدون استثناء إلى ارتفاع في معدل التضخم المحلي، حيث تؤدي زيادة الفائض في ميزان المدفوعات وما يرافقه من تراكم في احتياطات الصرف الأجنبي إلى توسع في عرض النقود، وينتج أيضا عن ارتفاع الدخل الحقيقي (الناتج عن أثر النفقات) زيادة في الطلب على النقود، وتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الغنية بالموارد عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها، وبما أن أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع

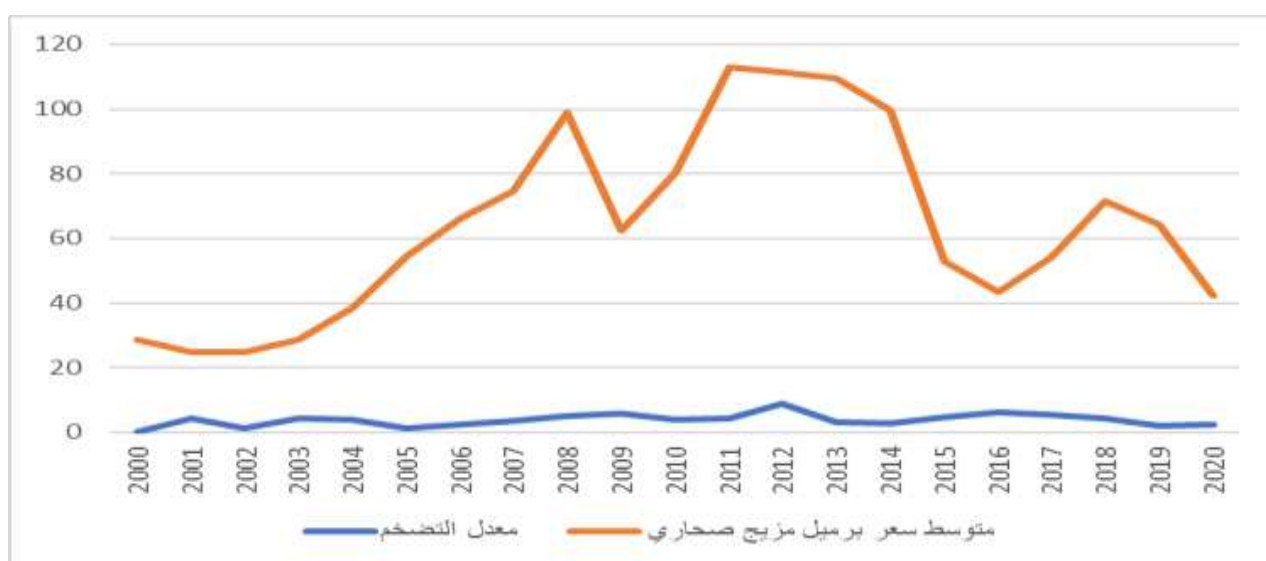
غير التبادلي الذي يؤدي الانتعاش إلى ارتفاع أسعار منتجاته مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف، (بقلعة، صلاح، و ضيف، 2021، ص 944) والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر.

الجدول رقم (04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم (%)	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2018	2019	2020
معدل التضخم (%)	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	4.3	2	2.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (02): تطور معدل التضخم (%) وسعر مزيج صحاري (دولار) خلال الفترة 2000 – 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي؛ التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك.

تشير الحالة التي ترتفع فيها معدلات التضخم تزامنا مع ارتفاع إيرادات الموارد النفطية إلى أعراض ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة لنعمة الموارد الطبيعية، أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية وجدت هذه العلاقة بشكل مؤكد، لأن الإيرادات النفطية حينما يتم إدماجها في المجال النقدي يتم فعليا في زيادة الكتلة النقدية، وإذا لم تكن هناك ضوابط في مجال إنفاق هذه الموارد أو النفقات سيؤدي حتما إلى زيادة معدل التضخم، ويمكن أن نفسر هذا بالنسبة للاقتصاد الجزائري إصابته بأعراض المرض الهولندي من خلال دراسة S.Edwards لسنة 1985 بالأثر النقدي، حيث إن الانتعاش في قطاع الموارد النفطية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة تراكم الاحتياطات الأجنبية، ويتم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية، مما يؤدي إلى توسيع القاعدة النقدية وزيادة عرض النقود، وفي

هذه الحالة فإن الأثر النهائي على الاقتصاد الجزائري يتمثل في ارتفاع الأسعار المحلية والتضخم، وكمثال على ذلك ما حدث سنة 2012 حيث وصل معدل التضخم ذروته ليلغ 8.89 % وهذا نتيجة الانتعاش لأسعار النفط في السوق العالمية، حيث وصلت إلى 107.46 و 109 دولار للبرميل خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي، وعليه هذا الارتفاع نتج عنه زيادات كبيرة في الطلب الكلي، عبر ضخ المزيد من النفقات العامة والسيولة، وترجمت هذه الزيادات بارتفاع مستوى كل من الأجور الحقيقية والتحويلات الأخرى، مما خلق بيئة مواتية لارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، (هواري، 2022، ص 243) وفي واقع الأمر فإن الأجور التي ينالها العمال في مؤسسات الدولة والشركات الوطنية تفقد العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر وإنتاجية العمل، حيث لم يقابل ارتفاع الأجور أي زيادة في إنتاجية القطاع الصناعي أو القطاع الفلاحي، وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الأجور لم يتجاوز 27.83 % من إجمالي الإنفاق سنة 2006، بينما تجاوز 40 % من إجمالي الإنفاق الحكومي سنة 2011. (بوالشعور، تشخيص أعراض المرض الهولندي على القطاع الفلاحي في الجزائر، 2018، ص 244)

4.3. اليد العاملة:

ينتج أثر تنقل عوامل الإنتاج بحسب النظرية، عندما تتحسن الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع المنتعش والقطاع غير التبادلي، ويبدأ هذا التنقل أولا من القطاع التبادلي (من القطاع الصناعي أو الفلاحي إلى القطاع المنتعش) لينتهي في القطاع غير التبادلي (من القطاع الصناعي أو الفلاحي إلى القطاع المنتعش إلى القطاع غير تبادلي)، ويعتبر الشكل الأول من التنقل صعب أو نادر الوقوع نظرا للخاصية الانعزالية للقطاع المنتعش حيث يتميز بكونه قطاع كثيف رأس المال قليل المساهمة في التوظيف. (دربال و دقيش، 2011، ص 119)

1.4.3. القطاع المزدهر (B): حال الجزائر هو حال غالبية الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي تعتمد عليها بشكل أساسي، إذ يتميز القطاع المنتعش المتمثل في المحروقات بالانعزالية أو الانحصار كما أنه يتمتع بكثافة رأس المال، وتشير مختلف التقارير السنوية الصادرة عن الشركة الوطنية سوناطراك أن عدد العمال الدائمين في الشركة لم يتجاوز 56000 عامل دائم خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020، وهذا في ظل وجود عدد العمال المشتغلون في حدود من 6.18 إلى 12.7 مليون في نفس الفترة، وبعبارة أخرى تعني أن حصة العمالة في الشركة نسبة إلى عدد العمال المشتغلون لم تتعدى 0.6 % خلال الفترة 2000 - 2020، ولإشارة تمثل نسبة العمالة في شركة سوناطراك الغالبية العظمى من العمالة في القطاع النفطي، وتسمح لنا هذه المعطيات بوصف القطاع النفطي في الجزائر بأنه منحصر "enclave" لأنه يشغل نسبة تقل عن 0.6 % من عدد العمال المشتغلون، وهو ما يشير أيضا إلى ظهور وبروز ملامح الدولة الريعية وأن الأمر قد تجاوز مسألة الاقتصاد الريعي في الجزائر.

الجدول رقم (05): تطور عدد العمال الدائمين في شركة سوناطراك خلال الفترة 2000 - 2020

السنوات	عدد العمال	عدد العمال المشتغلون (ألف عامل)	النسبة (%)	السنوات	عدد العمال	عدد العمال المشتغلون (ألف عامل)	النسبة (%)
2000	36397	6180	0.58	2014	47172	10239	0.46
2003	36053	6684	0.53	2015	45546	10594	0.42
2005	37205	8044	0.46	2016	43921	10845	0.40
2007	39733	8594	0.46	2017	48376	10858	0.44
2008	41204	9146	0.45	2018	51445	11001	0.46
2010	47963	9736	0.49	2019	53443	12700	0.42
2012	50688	10170	0.49	2020	55816	12102	0.46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المختلفة لشركة سوناطراك.

2.4.3. القطاع التبادلي (T): تتكون اليد العاملة في القطاع التبادلي من قطاعين اثنين، اليد العاملة لقطاع الصناعة، وكذلك اليد العاملة لقطاع الفلاحة، والجدول التالي يوضح تطور حجم القوة العاملة في القطاع التبادلي.

الجدول رقم (06): تطور عدد العمال المشتغلون في القطاع التبادلي خلال الفترة 2000 - 2020

السنوات	2000	2003	2005	2007	2010	2013	2016	2018	2020
عدد. ع.م في قطاع الفلاحة	872	1412	1617	1170	1136	1141	865	1067	1083
عدد. ع.م في قطاع الصناعة	826	804	1066	1027	1337	1407	1465	1453	1450
عدد. ع.م في القطاع التبادلي	1698	2216	2683	2197	2437	2548	2330	2520	2533
اجمالي العمال المشتغلون	6180	6684	8044	8594	9736	10789	10845	11001	12102
نسبة مساهمة القطاع التبادلي (%)	27.47	33.15	33.35	25.55	25.03	23.61	21.48	22.9	20.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يشهد القطاع التبادلي تراجع في حجم قوة التشغيل التي يستوعبها على طول فترة الدراسة، إذ يبين الجدول رقم

(06) أن الحصة النسبية للقطاع التبادلي ضمن هيكل التشغيل قد انخفضت من 33.35 % سنة 2005 إلى 20.93 % سنة 2020، على الرغم من تزايد عدد العمال، إذ انتقل عدد العمال من 1.698 مليون عامل سنة 2000 إلى 2.533 مليون عامل سنة 2020.

3.4.3. القطاع غير التبادلي (N): يأخذ القطاع غير التبادلي الوزن أو النصيب الأكبر من حجم القوة العاملة في الجزائر منذ بداية فترة الدراسة سنة 2000، وتتمثل القوة العاملة في القطاع غير التبادلي في قطاعين، القوة العاملة لقطاع الخدمات والقوة العاملة لقطاع البناء والأشغال العمومية، والجدول التالي يوضح تطور حجم القوة العاملة في القطاع غير التبادلي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020.

الجدول رقم (07): تطور عدد العمال المستغلون في القطاع غير التبادلي خلال الفترة 2000 - 2020

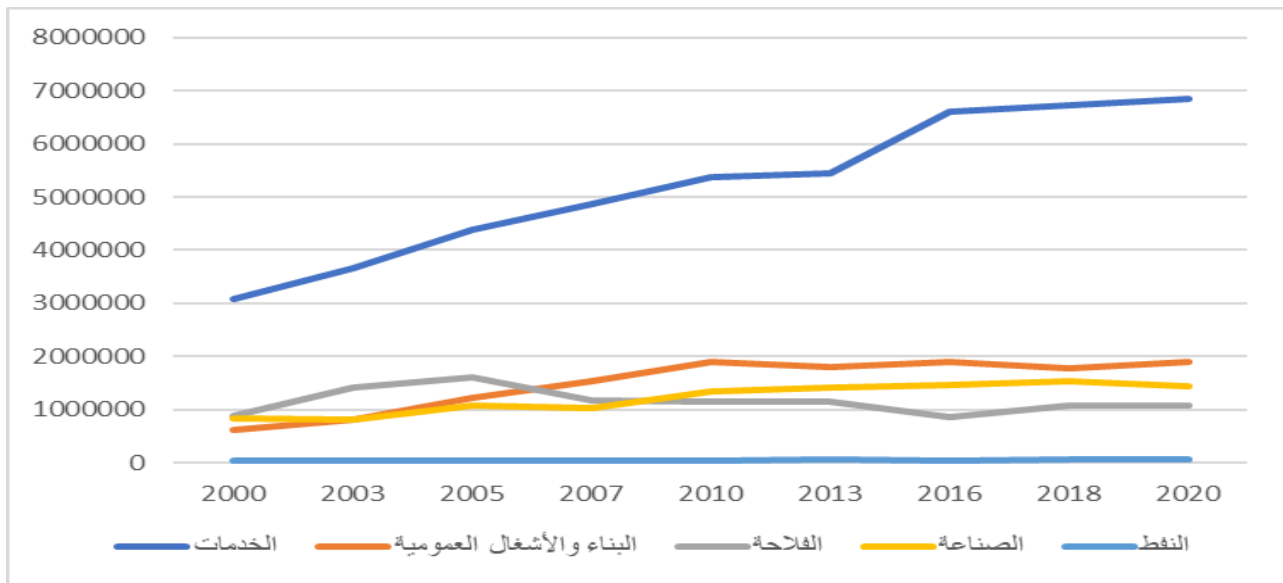
السنوات	2000	2003	2005	2007	2010	2013	2016	2018	2020
عدد.ع.م في قطاع الخدمات	3082	3667	4392	4871	5377	5450	6620	6727	6857
عدد.ع.م في قطاع ب.ش.ع	617	799	1212	1523	1886	1791	1895	1774	1890
عدد.ع.م في ق.غ. التبادلي	3699	4466	5604	6394	7263	7241	8515	8501	8747
اجمالي العمال المستغلون	6180	6684	8044	8594	9736	10789	10845	11001	12102
نسبة مساهمة ق. غير التبادلي	59.85	66.81	69.66	74.40	74.59	67.11	78.51	77.27	72.27

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

مما تقدم يتضح لنا أن القطاع غير التبادلي بشقيه الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية يستحوذ على الحصة الأكبر من عدد العمال المستغلون في الاقتصاد الجزائري منذ بداية فترة الدراسة سنة 2000، إذ تتميز سوق العمل بهيمنة قطاع الخدمات، الذي يمتص حوالي 56.66 % من حجم العمالة الكلية سنة 2020 بعدد عمال إجمالي يقدر بـ 3.082 مليون عامل بناءً على المعطيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، هذا التطور الجلي يوضح لنا حجم التطور الكبير الذي شهده قطاع الخدمات في الجزائر وخاصة بعد سنة 2000 مما يدل على أن قطاع الخدمات هو أول قطاع مولد لمناصب الشغل مما يتطلب توجيه ودعم الاستثمار في هذا القطاع لامتصاص المزيد من اليد العاملة، كما أن حصة العمالة في

قطاع البناء والأشغال العمومية تتميز بمعدلات نمو مستقرة نسبيا خاصة بعد سنة 2000 كذلك حيث يمتص القطاع حوالي نسبة 15.61 % من حجم العمالة الكلية سنة 2020 بعدد عمال إجمالي يقدر بـ 1.89 مليون عامل مقارنة بـ 9.98 % من حجم العمالة الكلية سنة 2000 بعدد عمال إجمالي يقدر بـ 617 ألف عامل، ويرجع سبب ارتفاع عدد العمال إلى استفادة هذا القطاع من الزيادة في الإنفاق الرأسمالي الحكومي الناتج عن ارتفاع عائدات النفط وذلك بعد إطلاق مجموعة من البرامج الاقتصادية متمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو والبرنامج الخماسي للتنمية، وعليه نستنتج أن هيكل التشغيل في الجزائر يميل لصالح القطاع غير التبادلي.

الشكل رقم (03): حصة العمالة في القطاعات المختلفة



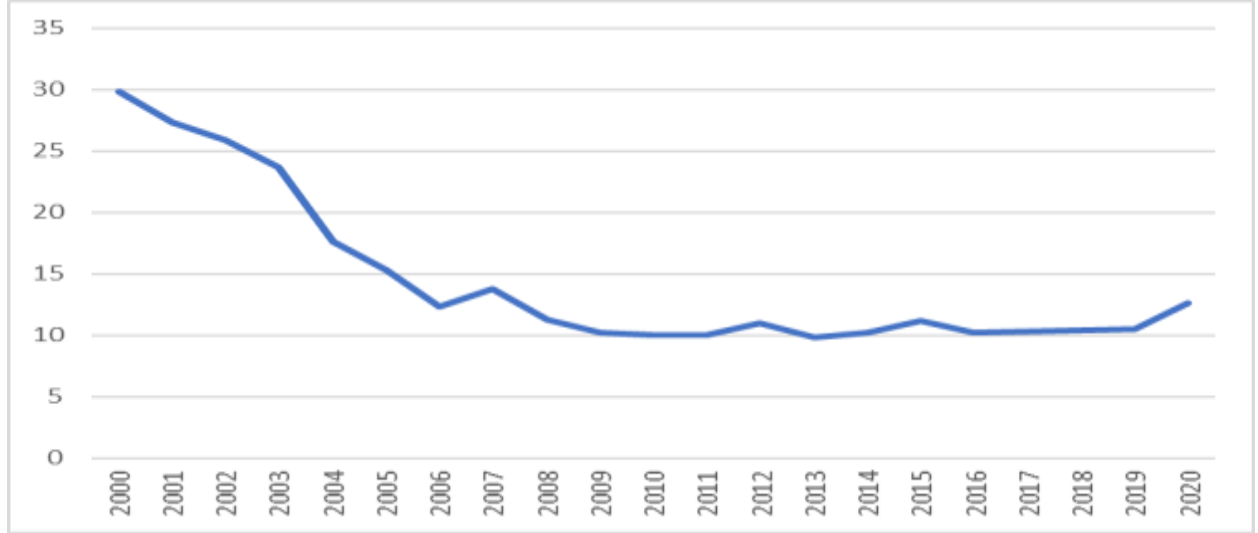
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات؛ التقارير السنوية المختلفة لشركة سوناطراك

ومن خلال ما تحصلنا عليه فإنه يمكننا استبعاد فرضية انحلال التصنيع أو تفكك الفلاحة المباشر التي تعني انتقال اليد العاملة من القطاع التبادلي إلى القطاع المنتعش لأن هذا القطاع قليل الامتصاص لليد العاملة، كما أن احتمالية انتقال العمالة من القطاع المنتعش إلى القطاع غير التبادلي تبدو ضئيلة وذلك نظير تمتع القطاع بالاستقرار عن باقي القطاعات ناهيك عن الأجور المحفزة فيه، كما أن هذه الاحتمالية توضح لنا أنه يمكننا استبعاد أثر انحلال التصنيع (الفلاحة) غير المباشر في هذه الحالة، ويؤدي الجمع بين الأثرين، أثر انحلال التصنيع (الفلاحة) المباشر وأثر انحلال التصنيع وتفكك الفلاحة غير المباشر إلى تأكيد فرضية أن القطاع المزدهر لا يساهم في انتقال عامل العمالة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالجزائر.

4.4.3. البطالة: يرى Hugon أن فرضيات النظرية شديدة للغاية بالنسبة للاقتصاديات النامية حيث تفترض أن الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، وحرية تامة لانتقال العمالة بين القطاعات (أي لا وجود للبطالة المرتفعة) ويعتبر قطاع النفط ذو تأثير خارجي، ولا تؤخذ بعين الاعتبار القدرات الإنتاجية للاستثمارات غير المستغلة، ويرى أن آثار المرض

الهولندي تحدث تلقائياً دون تدخل الدولة بسياسات اقتصادية، غير أن واقع الدول النفطية النامية لا تنطبق عليها هذه الافتراضات كونها تعاني أصلاً من معدلات بطالة مرتفعة ومستوى تشغيل غير كامل. (بوزاهر، 2018، ص 199)

الشكل رقم (04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شهدت المرحلة ما بعد سنة 2000 انخفاضاً كبيراً في معدلات البطالة ويرجع السبب في ذلك إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي عرفت من خلاله البلاد موجة تنموية كبيرة وفتح العديد من مناصب الشغل، حيث سجلت نسبة أقل من 10 % سنة 2013 لكن بعد سنة 2014 ونتيجة لانخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الإيرادات النفطية حتم على السلطات المعنية البدء في تطبيق سياسات تقشفية، مما أظهر ارتفاع لمعدل البطالة سنة 2015 مسجلاً معدل 11.2 % واستمر معدل البطالة في حدود نسبة 10 % حتى نهاية سنة 2018، ومع ظهور جائحة كورونا عرفت معدلات البطالة ارتفاعاً نسبي إذ وصلت إلى نسبة 12.6 % مع نهاية سنة 2020، ويتنافى وجود معدلات بطالة مع فرضيات المرض الهولندي حسب النموذج الأساسي لـ Corden، كما قام Roemer بتمديد نموذج Corden مع الأخذ بعين الاعتبار حالة تشغيل غير كاملة التي تتميز بها العديد من البلدان النامية حالة اقتصادات الشرق الأوسط والجزائر منها أين كانت نسبة البطالة 30 % قبل الطفرة النفطية لتتخفّض إلى 10.6 % سنة 2014 مما يعني أن الاقتصاد الوطني كان ولا يزال يشغل بأقل من طاقته القصوى مما يحد من تأثير حركة انتقال عنصر العمل بين القطاعات التبادلية وغير التبادلية كما تفترض النظرية، بل يتم ذلك من خلال تشغيل اليد العاملة العاطلة، وفي حالة اقتصاديات الشرق الأوسط التي تفتقر إلى القوة البشرية توظف العمالة الأجنبية مما يحد من تأثير حركة الموارد من خلال تحويل جزء من دخلهم إلى بلدانهم الأصلية وبهذا يتم تخفيف تأثير أثر الإنفاق. (بوزاهر، 2018، ص 199)

4. خاتمة:

تعتبر ظاهرة المرض الهولندي من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي قد يسببها انتعاش قطاع الموارد الطبيعية في البلدان الغنية بالثروات، والتي قد تؤدي إلى حدوث اختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلي لهذه البلدان سواء أكانت نامية أو متطورة.

1.4. اختبار الفرضيات:

✓ **الفرضية الأولى:** التي تنص على أن الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية تؤدي إلى تراجع مساهمة القطاع التبادلي، فقد تم التأكد من صحتها حيث تم تفسير ذلك بأن ضعف مساهمة القطاع التبادلي ليس سببه الرئيسي المرض الهولندي، فالجزائر لم تمتلك قطاع صناعي قوي يمكنها من دخول المنافسة مع الدول الأخرى في السوق العالمية خاصة في فترة الدراسة بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي لا يعتبر من القطاعات الرائدة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ **الفرضية الثانية:** التي تنص على أن الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية تؤدي إلى تحسن قيمة سعر الصرف، فقد تم التأكد من عدم صحتها حيث أن كل ارتفاع وتحسن في أسعار النفط لا يقابله عادة تقدير سعر الصرف كما تنص عليه فرضيات المرض الهولندي، وقد أرجع سبب ذلك إلى طبيعة نظام سعر الصرف في الجزائر كونه يتصف بقلّة المرونة مما يجعله نظام سعر صرف أقرب منه للتثبيت على التعويم؛

✓ **الفرضية الثالثة:** التي تنص على أن الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية تؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم، فقد تم التأكد من صحتها وكمثال على ذلك ما حدث سنة 2012 حيث وصل معدل التضخم ذروته ليلبلغ 8.89 % وهذا نتيجة الانتعاش لأسعار النفط في السوق العالمية، حيث وصلت إلى 107.46 و 109 دولار للبرميل خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي، وعليه هذا الارتفاع نتج عنه زيادات كبيرة في الطلب الكلي، عبر ضخ المزيد من النفقات العامة والسيولة، وترجمت هذه الزيادات بارتفاع مستوى كل من الأجور الحقيقية والتحويلات الأخرى، مما خلق بيئة مواتية لارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري؛

✓ **الفرضية الرابعة:** التي تنص على أن الطفرة في قطاع الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمالة في القطاع المنتعش (B) مما يؤدي بدوره لانتقال عامل اليد العاملة من القطاع التبادلي (T) إلى القطاع المزدهر (B) أولاً وتنتهي في القطاع غير التبادلي (N)، فقد تم التأكد من عدم صحتها إذ توصلت الدراسة إلى غياب انتقال عنصر اليد العاملة من القطاع التبادلي إلى القطاع المنتعش لأن هذا الأخير منحصر أو مغلق يتميز بكثافة رأس المال وقليل المساهمة في التوظيف، حيث يشكل نسبة لا تتجاوز 0.6 % من عدد العمال المشتغلون خلال الفترة 2000 - 2020 وهذا ما يدعونا لرفض فرضية وجود أثر تفكك التصنيع (الزراعة) المباشر في الجزائر.

2.4. نتائج الدراسة:

✓ توسع القطاع غير التبادلي (N) خاصة في فترة الدراسة نتيجة المبالغ المالية المحولة له؛

✓ سعر الصرف الرسمي في الجزائر لا يتحسن من خلال الطفرة النفطية وهذا على عكس فرضيات نظرية المرض الهولندي التي تفترض تحسن سعر الصرف الرسمي عند حدوث الطفرات النفطية؛

- ✓ غياب انتقال عامل الإنتاج (العمل) بين القطاعات المختلفة بسبب الطفرة النفطية؛
- ✓ تدهور نسبة مساهمة القطاع التبادلي خاصة القطاع الصناعي؛
- ✓ وجود نسبة هامة من البطالة وهذا ما يتنافى مع فرضيات نظرية المرض الهولندي حسب النموذج الأساسي لـ Corden التي تفترض حالة التشغيل الكامل؛
- ✓ الطفرة النفطية تؤدي أحيانا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

3.4. التوصيات:

- ✓ تبني سياسة تنوع مصادر الدخل وكذلك تنوع وزيادة الصادرات خارج المحروقات وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة بغية الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي؛
- ✓ تنشيط اليد العاملة لمواجهة التمرکز الحاد في قطاعات معينة وارتفاع أجورها؛
- ✓ تعقيم الاحتياطات الإضافية من خلال تجنب دمجها في الاقتصاد المحلي، وقد سمى Corden ذلك بحماية سعر الصرف لأنها تتجنب أو تخفض ارتفاع سعر الصرف نتيجة تأثير الإنفاق؛
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في السلع التجارية مع توفير مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال؛
- ✓ استثمار العوائد النفطية في التعليم ورأس المال البشري حيث أن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات ويعد أهم محددات النمو الاقتصادي ولاسيما التعليم ذو النوعية الجيدة الذي يساعد على خلق كوادر بشرية تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي؛
- ✓ الاستفادة من الآليات المتبعة في تجنب آثار المرض الهولندي لتجارب عدة دول مثل تجربة النرويج وبوتسوانا واندونيسيا والتشيلي.

5. قائمة المراجع:

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

- أحمد مصبح. (09 09، 2017). المرض الهولندي وتديت تنوع الاقتصاد في العالم العربي. تاريخ الاسترداد 03 20، 2022، من <https://www.aljazeera.net/blogs/2017/9/9/>
- براهيم بلقلة، محمد صلاح، و أحمد ضيف. (2021). تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 14(03).
- بوسالم سفيان. (2018). أثر العلة الهولندية على قطاع الصناعات التحويلية بالجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 21. (جامعة قسنطينة 02، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- بوفليح نبيل. (2011). دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية (الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 126. (جامعة الجزائر 3، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- حاكمي بوحفص، و سفيان الشارف بن عطية. (2016). أعراض المرض الهولندي. مجلة جديد الاقتصاد(11)، 107.
- سيدي محمد شكوري. (2012). وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. (جامعة تلمسان، المحرر) الجزائر.
- سيف الدين بوزاهر. (2018). أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة (دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995 - 2017). أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 199. (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.
- شريفة بوالشعور. (2017). تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي: نموذج متجهات تصحيح الخطأ (دراسة قياسية حالة الجزائر). أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم. (جامعة عنابة، المحرر)
- شريفة بوالشعور. (2018). تشخيص أعراض المرض الهولندي على القطاع الفلاحي في الجزائر. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة(05)، 244.
- صلاح عبد السلام العوضي. (13 11، 2020). وجهة نظر المرض الهولندي والعلاج الكويتي. تاريخ الاسترداد 05 17، 2022 من <https://www.aljarida.com/articles/1605196356437389600>
- عبد الحسين الهنين. (01 11، 2015). المرض الهولندي صار عراقيا بامتياز. تاريخ الاسترداد 03 12، 2021، من <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=490757>
- عبد القادر دربال، و مختار دقيش. (2011). العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986 - 2006. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(11).
- علي هوارى. (2022). محاولة نمذجة معدلات التضخم. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، 243. (المركز الجامعي مغنية، المحرر) معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
- كريستين ابراهيم زادة. (مارس، 2003). المرض الهولندي ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة. (صندوق النقد الدولي، المحرر) مجلة التمويل والتنمية، 50.
- لطيفة بملول. (2012). نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات (حالة الجزائر نموذجا). أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، 88. (جامعة باجي مختار عنابة، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- مايع شبيب الشمري. (2008). مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 10(03)، 171.
- مايع شبيب الشمري. (2010). تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 5(15)، 12.
- مايكل روس. (2014). نقمة النفط (المجلد 01). منتدى العلاقات العربية والدولية.
- محمد هاني. (2018). السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. أطروحة

مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، 03. (جامعة يحي فارس المدية، المحرر) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.

- محمد هاني، و عبد القادر شلاي. (2021). أثر حركة الموارد للمرض الهولندي في الجزائر للفترة 2000 - 2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(01)، 42.
- محي الدين حداب، و الحبيب ثابتي. (2014). دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (2)، 109.
- مروان خليف غضب العزاوي. (2015). تداعيات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل القومي للمدة (2003 - 2013). رسالة ماجستير، 9. (جامعة تكريت، المحرر) كلية الإدارة والاقتصاد.

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Aoun, M. (2006, 08 07). la rente pétrolière el le développement économique des pays exportateurs. thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences économiques, 90. (u. p. Dauphine, Éd.) france: centre géopolitique de l'énergie et des matières premières.
- Attouchi, M. (2020). chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algérie: etude économétrique. thèse en vue de l'obtention du doctorat en sciences économiques Lmd. (u. D. abbes, Éd.)
- bature, B. N. (2013). The Dutch disease and the diversification of an economy: some case studies. humanities and social science, 15(5), 9.
- corden, w. m. (1984, 11). Booming sector and Dutch disease economics: survey and consolidation. oxford journals, 36(3), 360. Retrieved from <http://www.jstor.org/stable/2662669?origin=JSTOR-pdf>
- Institute, N. r. (n.d.). The resource curse. Retrieved 03 07, 2023, from <https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/primer-resource-curse>
- katarzyna, C. (2018, 06 7_8). proceedings of the 2018 international scientific conference economic for agribusiness and rural economy. Dutch disease in oil_exporting countries, 02, 254. warsaw.
- Nakoumde, N. (2007, juin). Boom pétrolier et risque d'un syndrome hollandais au Tchad: une approche par la modélisation en équilibre général calculable. Thèse de doctorat nouveau régime en sciences économiques, 58. (u. d. 1, Éd.) centre d'études et de recherches sur le développement international.
- rodriguez, c. m. (2006). Dutch disease in Saudi arabia ? Master's thesis, 21. (L. university, Ed.) Departement of economics.
- taguchi, h. (2017). analysis of Dutch disease effects on Asian economies. emerging issues in economics and development, 30.
- taguchi, h., & soukvisan khinsamone. (2018). analysis of the Dutch disease: effect on the selected resource-rich asean economies. Asia & the pacific policy studies, 5(2).